الأنباء
الخميس 29 سبتمبر 2011

الخرافي: زيادة أوجه التعاون مع المغرب في كل المجالات

أجرى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي محادثات مع رئيس الحكومة المغربية عباس الفاسي تركزت حول العلاقات بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها علاوة على بحث آخر المستجدات على الصعيدين العربي والدولي.

وأعرب الخرافي خلال الاجتماع عن تقديره وشكره للمواقف المغربية الداعمة للكويت منذ امد طويل مشيرا الى ان البلدين لديهما مواقف واضحة في كل القضايا مستذكرا العلاقات الطيبة التي كانت تربط بين المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الأحمد والمغفور له بإذن الله الملك الحسن الثاني.

وقال الخرافي إننا نشعر بأننا بين أهلنا وفي بيتنا لافتا الى ان ما يقوم به الصندوق الكويتي هو واجب قومي وإيمان من الكويت بأهمية التنمية العربية ومساعدة اشقائها.

ودعا الخرافي الى زيادة اوجه التعاون بحيث يشمل كل المجالات الاقتصادية والتنموية وفي جميع القطاعات.

وجدد الخرافي دعم مجلس الأمة الكويتي لمرشح المملكة المغربية عبدالواحد الراضي في انتخابات الاتحاد البرلماني الدولي لأنه يمثل المجموعة العربية وسيكون انتخابه دعما للقضايا العربية والاسلامية.

وحمل الخرافي تحيات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد لرئيس الحكومة المغربية عباس الفاسي ودعوته لزيارة الكويت.

بدوره، أشاد الفاسي بالعلاقات المغربية ـ الكويتية معتبرا انها تحظى بدعم من اعلى المستويات بين البلدين الشقيقين وهي تسير بخطى ثابتة نحو التكامل.

وأثنى الفاسي على دعم الكويت للمغرب على جميع الاصعدة ودعمها التنموي الذي يعد الأعلى على المستوى الاستثماري في المملكة المغربية وهو مقدر من الشعب المغربي.

وكان الخرافي قد استقبل كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون لطيفة اخرباش بحضور اعضاء الوفد وسفيرنا لدى المملكة المغربية الشقيقة شملان عبدالعزيز الرومي وبحث معها العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها.

واشاد الخرافي خلال اللقاء بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الكويت والمغرب مستذكرا الدور التاريخي لجلالة الملك الراحل الحسن الثاني الذي وقف وقفة مشهودة مع الحق الكويتي ابان الغزو الصدامي للكويت عام 1990.

وأكد الخرافي أهمية استمرار هذه العلاقات المتميزة بما يعود بالنفع على الشعبين الشقيقين مؤكدا حرص مجلس الأمة على توطيد العلاقات مع مجلس النواب المغربي لتتواكب مع العلاقات السياسية.

وحول مسألة انضمام المغرب الى دول مجلس التعاون الخليجي قال الخرافي ان الامر بيد وزراء الخارجية للتباحث بشأنه ودراسته.

من جانبها، قالت اخرباش ان جلالة الملك محمد السادس يوصي باستمرار بتوطيد وزيادة العلاقات بين المملكة المغربية والكويت نظرا للعلاقات المتميزة بينهما.

واشادت اخرباش بالاستقرار السياسي في الكويت ومكانتها الديموقراطية المميزة مستذكرة الاستثمارات التي تقوم بها عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الذي لديه مشاريع كثيرة ميزتها اقتصاديا واستثماريا في المملكة المغربية.

● موفد مجلس الأمة ـ عايض البرازي

رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والوفد المرافق له خلال زيارتهم للمغرب

خلال ندوة «الأمة تستسقط الفساد» في ديوان المحامي نواف ساري مساء أمس الأول

نواب: حكومة المحمد عاجزة عن إدارة البلاد واستمرارها خروج من أزمة لأخرى

عبدالرحمن العنجري وعلي الدقباسي ونواف ساري خلال الندوة

د.وليد الطبطبائي يخاطب الحضور

محمد الخليفة ومحمد الجاسم ود.ضيف الله أبورمية أثناء الندوة

الطبطبائي: حصول المحمد على الثقة في الاستجواب القادم يعني تقديم استقالتي

العنجري: الفساد تحول إلى ثقافة برعاية حكومة حولت النواب إلى سلعة تباع وتشترى

الدقباسي: ملاحقة المغردين محاولة حكومية لشغل الشارع عن الفساد

دعت ندوة «الأمة تسقط الفساد» في ديوان المحامي والناشط السياسي نواف ساري مساء أول من أمس بحضور فعاليات نيابية وقوى سياسية إلى الاستمرار في المطالبة بإسقاط حكومة ناصر المحمد على حد قولهم والسعي لوجود رئيس حكومة بنهج جديد ينتشل البلاد من حالة الفوضى وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة الذي وصل مداه إلى نواب الأمة.

وفيما أعلن النائب د.وليد الطبطبائي نيته عن تقديم استقالته إذا حصل ناصر المحمد على الثقة مجددا في الاستجواب المزمع تقديمه على خلفية الفضيحة المليونية، أكد النائب عبدالرحمن العنجري أن الفساد في الكويت تحول إلى ثقافة بمباركة من حكومة ناصر المحمد، في حين أشار النائب علي الدقباسي إلى ان الحكومة تحاول فتح ملفات قديمة لصرف الأنظار عن الفضيحة المليونية وقال الدقباسي: ان ندوة الأربعاء الماضي هي نقطة تحول في مرحلة إسقاط الحكومة، حيث أجمعت كل القوى السياسية والشبابية على إسقاط حكومة ناصر المحمد لتصبح جبهة وطنية تسير وفق نهج مفاده بأن هذه الحكومة أغرقت البلاد بالفساد مستشعرين المسؤولية الخطيرة التي نعيشها في المرحلة الحالية.

وتابع الدقباسي: إن هذه الجبهة الوطنية يجب الا تعمل بشكل فردي حتى نستطيع أن نحقق الهدف المراد وفق عمل جماعي منظم وعدم الاكتفاء بالندوات والخطابات وجلد الذات، فالأمر يتطلب وجود اتفاق قوى سياسية على إسقاط هذه الحكومة للوصول إلى أغلبية برلمانية تحت قبة عبدالله السالم وخاطب الدقباسي الحضور قائلا: عليكم أن ترصدوا مواقف نوابكم وفي المقابل ترون كيف أن الحكومة تتنصل من واقع الفساد الذي تعيشه لاجئة إلى أساليب ملتوية لتبعد الأنظار عنها ومن ذلك قيامها بفتح ملفات قديمة أو رصد ومتابعة المغردين لتشغل الشارع بأمور أخرى.

من جهته قال النائب عبدالرحمن العنجري: ان الفساد في الكويت تحول إلى ثقافة بمباركة وتعزيز من الحكومة التي رعت الفساد لتغرق من تريد بالرشوة وتحول النواب إلى سلعة تلعب بها كيفما تشاء لتجر البلاد إلى أزمة تلد أزمة. وتابع العنجري: إن الكويت هي الدولة الوحيدة بين دول الديموقراطية التي يعاد فيها تعيين رئيس الوزراء سبع مرات رغم هذا الفساد والأخطاء في حكوماته المتتالية، ونحن نعلم أن ذلك حق مطلق لصاحب السمو الأمير لكن ان يكرر الرئيس الأخطاء فإن هذا ما نتحدث عنه وكان آخرها قضية المليونية والقادم أعظم إن استمر رئيس الحكومة.

وزاد: إن المرحلة الحالية تتطلب وقفة جادة من النواب والشارع الكويتي في قضية الراشي والمرتشي خاصة ان حكومة ناصر المحمد سقطت سياسيا، فالكل متفق على ان القضية تتمثل في نهج خاطئ تمارسه الحكومة هو ما أوصل البلاد الى هذه المرحلة والمنعطف الخطير.

إلى ذلك أكد النائب د.وليد الطبطبائي على وعي الشارع الكويتي بما يدور في الساحة المحلية وما تقوم به الحكومة برعايتها للفساد والرشوة وهي تدرك أن القوى الشبابية والسياسية ذات نفس طويل في مواجهة فساد حكومة ناصر المحمد.

واستطرد: إننا نطالب رئيس الوزراء وأتباعه من خفافيش الظلام أن ينزلوا للشارع ويحتكموا للشعب الكويتي لنرى جميعا من يقف بجانبه ومن سيكون رافضا لوجوده ووجود حكومته التي بدلا من الاستهزاء بالمجاميع التي تنزل الشارع الكويتي والتحجج بأن 2000 شخص لا يمثلون الشارع الكويتي، وكشف الطبطبائي عن وجود 500 مغرد على توتير جار العمل من قبل الأجهزة الأمنية لضبطهم كما حصل خلال اليومين الماضيين لمغردين في التويتر من بينهم مغردات، مستدركا بقوله: هذه حكومة ناصر المحمد ترتعد من حتى المغردين، وأعلن عن استقالته مع كتلته وبقية النواب الشرفاء على حد قوله إذا حصل رئيس الحكومة على الثقة مجددا في الاستجواب الذي سيقدم له في بداية دور الانعقاد المقبل على خلفية الفضيحة المليونية.

من جهته أعلن النائب د.ضيف الله أبورمية انه على استعداد تام لكشف حساباته البنكية أمام الشارع الكويتي في مجلس الأمة لتعلم هذه الحكومة إننا لسنا ممن ترشيهم بالمال السياسي ولتعلم أنها حكومة أفسدت البلاد وأفسدت نوابها الموالين لها واستطرد قائلا: إن حكومة ناصر المحمد لا تصلح لإدارة شؤون البلاد خاصة انها لا تريد أن تكشف الحقائق لتدور في قضية الفضيحة المليونية الشبهات على الخمسين نائبا لدرجة أنها لم تكشف الأسماء ولم تحول أحدا إلى النيابة لغاية في نفسها مرادها فقدان ثقة الشعب الكويتي بنواب الأمة جميعا وزاد: إن الشارع الكويتي يعرف نوابه ويعرف تماما أخطاء ناصر المحمد حيث تخشى المجاميع الشبابية والقوى السياسية محاولات الحكومة لإفشال وإجهاض كل المحاولات الرامية إلى تصحيح الأخطاء راغبة في فقدان الشارع الكويتي السلطة التشريعية.

من جانبه: قال الناشط السياسي والكاتب الصحافي محمد عبد القادر الجاسم إن ما يحدث في الكويت وآخرها الفضيحة المليونية أفقد الشعب الكويتي ثقته بالسلطات نتيجة تفكك السلطة السياسية ورعايتها للفساد وهي مرحلة خطيرة علينا تداركها وزاد: إن تشخيص الوضع الحالي في صورة واحدة وهي انهيار الدولة الذي علينا جميعا ان ننتشل البلاد منه في ظل الفوضى العارمة التي تقوم بها حكومة ناصر المحمد التي وصلت انجازاتها في الفوضى والفساد إلى أعلى درجة.

ودعا الجاسم إلى ألا يكون الخطاب خطابا عاطفيا ويجب السعي نحو استخدام الخطاب السياسي حتى يصل إلى صناع القرار السياسي لتحقيق نتيجة مهمة، وهي استرجاع الثقة للسلطات التي فقدت ثقتها بالمواطن.

إلى ذلك قال رئيس المكتب السياسي للحركة السلفية فهيد الهيلم: ان حكومة ناصر المحمد رعت الفساد وتريد إجهاض كل محاولات الإصلاح وسعت إلى ضرب الوحدة الوطنية وإثارة النعرات الطائفية والقبلية والفئوية من خلال قنوات الإعلام الفاسد وضرب النواب.

ومضى يقول: إن المرحلة الحالية تتطلب البعد عن المجاملات وإنقاذ البلاد من حالة الفوضى، إذ تبدأ المبادرة من الشارع الكويتي الذي سئم الممارسات العوجاء من حكومة ناصر المحمد غير الراغبة في كشف أسماء المرتشين الذين رشتهم بالمال السياسي وأوجدت العبث السياسي وخلص بالإشارة إلى أن ما يحدث هو كوميديا سوداء للحكومة التي لابد أن تسقط ليسقط معها فسادها إذ يبدأ ذلك من نهج للشارع الكويتي وهو الابتعاد عن القبلية والطائفية بل تسجيل المواقف الوطنية بعيدا عن التشنج القبلي أو الطائفي.

واختتمت ندوة «الأمة تسقط الفساد» بخطاب وجهه الناشط السياسي نواف ساري إلى صاحب السمو الأمير قال فيه: إننا نناشدك يا سمو الأمير باسم الآلاف من أبنائك الغيورين على وطنهم ان تنقذ البلاد من منزلق خطير شمل كل مؤسسات الدولة بسبب انحراف السلطة التنفيذية وتابع: يا سمو الأمير: إن رئيس الوزراء كانت له إخفاقات كثيرة وكبيرة ففي عهده توقفت التنمية وقويت شوكة البطش والقمع وفي عهده ضرب نواب الأمة وسحل المثقفون وقتل الميموني وسجن أصحاب الرأي وكثرت الاضرابات والاضطرابات، وظهر الإعلام الفاسد، والتجريح لنواب الأمة وأبناء القبائل وفي عهده أيضا ظهرت الرشوة.

وزاد: يا سمو الأمير إننا بانتظار قراركم الحكيم والصائب دائما محتكمين إليكم لإنقاذ البلاد مما هي فيه الآن وذلك بوجود حكومة جديدة بنهج جديد ومجلس جديد ينحاز للإرادة الشعبية ليمثل الأمة خير تمثيل.

مؤتمر وطني

أكد ممثل حركة كفاية الشبابية خالد الرماح خلال مداخلته في الندوة أن الأزمة الحقيقية للفساد هي أزمة نفوس وليست نصوصا، فالدستور الكويتي في نصوصه ومواده الكثير من المميزات مشيرا إلى أن مطالب الحركة تتمثل في حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة عبر دائرة واحدة وتطوير أدوات الرقابة التشريعية وتحويل كل الوزراء الذين تورطوا في الفساد إلى جهات التحقيق وتحويل كل القوانين ذات الشبه الدستورية إلى المحكمة الدستورية وإقامة مؤتمر وطني تحت رعاية صاحب السمو الأمير لوضع التعديلات اللازمة للدستور».

اعتصامات الموظفين

أشار الجاسم خلال حديثه إلى أن الاعتصامات والمظاهرات التي تحدث من قبل الموظفين ظاهرها مطالبات بحقوق، ولكن باطنها هو فقدان الثقة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذه دلالة على انهيار الدولة، ومن الواضح أن انجازات حكومة ناصر المحمد في الفساد أكثر من انجازات النواب في الإصلاح.

توضيح الأمور

قال النائب السابق محمد الخليفة في مداخلته ان تأثير قضية الفضيحة المليونية ليس على النواب فقط، بل على جميع أبناء الشعب الكويتي الذي يستشعر المنعطف الخطير الذي تمر به البلاد في ظل فساد حكومة ناصر المحمد مطالبا بتوضيح الأمور وكشف الحقائق من قبل الحكومة التي أفسدت كل شيء.

● موسى بوطفرة

عاشور: حماية حقوق العمال المهاجرين في آسيا قضية مهمة

قال رئيس وفد مجلس الأمة إلى المؤتمر الدولي «الصداقة والتعاون في آسيا» النائب صالح عاشور ان تناول موضوع حماية حقوق العمال المهاجرين في آسيا من القضايا ذات الأهمية القصوى لاسيما عند النظر الى ارتفاع عدد إجمالي هجرة العمالة بنسبة 6٪ سنويا في قارة آسيا. وبين عاشور في كلمة ألقاها أمام اللجنة المخصصة بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين في آسيا ان هذا الارتفاع في عدد العمال المهاجرين قد تصاحبه آثار سلبية في الدول المستقدمة لهذه العمالة متمثلة في انتهاكات حقوقهم ومنها مشكلة الاتجار بالبشر والمعاملة غير اللائقة وقلة الرواتب والأجور.

وأكد ان الكويت صادقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بالإضافة الى قانون العمل في الكويت الذي ينظم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال ووضع الحدود الدنيا لحقوق العمال الذي يطبق مبدأ المساواة بين العمالة الوافدة والوطنية. وتابع عاشور انه في إطار هذا السياق تم إصدار قانون عمل جديد في الكويت منذ فبراير 2010 أكد ضمان حقوق العمال ومعالجة الكثير من الثغرات وبذلك يتحقق الاستقرار في سوق العمل وتوفير الضمانات القانونية لصرف الرواتب والأجور ومستحقات نهاية الخدمة. وأشار الى ان هذا القانون يوفر سكنا للعمال او بدلا للسكن ويلزم أصحاب العمل بالتأمين على العمال من إصابات العمل وأمراض المهنة وجار العمل على إصدار قانون ينظم حقوق العمالة المنزلية بين رب الأسرة وخدم المنازل للتغلب على المشاكل التي قد تواجه هذه العمالة. ودعا عاشور الدول المشاركة الى ضرورة وضع خطط عمل وطنية وسياسات تحمي حقوق العمل لدى جميع العمال لاسيما العمال المهاجرين دون اي تمييز والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين واتفاقيات منظمة العمل الدولية والعهود الدولية المبرمة عام 1966. واكد ضرورة الالتزام بإعلان رابطة دول جنوب شرق آسيا (اسيان) حول حماية حقوق العمال المهاجرين والنهوض بها على المستوى الوطني والقيام بالحملات من اجل إبرام اتفاقيات ثنائية بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة حول مسألة تنظيم الهجرة وحقوق المهاجرين.

يذكر ان المؤتمر الدولي حول مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا وجلسة اللجنة المخصصة بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين في آسيا بدأ اعماله في مدينة «سولو» الاندونيسية الليلة الماضية ويستمر حتى 29 سبتمبر الجاري ويناقش عددا من القضايا الحيوية أبرزها تعزيز التعاون والصداقة بين الدول الآسيوية وحماية حقوق العمال المهاجرين في القارة الآسيوية.

رئيس وفد مجلس الأمة النائب صالح عاشور خلال المؤتمر

المويزري: حل المجلس.. يعني «طمطمة» فضيحة الإيداعات

قال النائب شعيب المويزري ان الربيع العربي لم ولن يشمل الكويت ودول الخليج العربي، بسبب العلاقة العائلية الخاصة جدا بين حكام دول الخليج وشعوبها، مشيرا الى ان ما يحصل بالكويت من حراك سياسي، نتيجة سقف الحرية العالي، لا يسمى أزمة سياسية بل هو خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، متمنيا عدم وصول الخلاف الى درجة الأزمة.

وقال المويزري في لقاء مع قناة «الجزيرة مباشر» من العاصمة القطرية الدوحة في الساعة الحادية عشرة من مساء امس الثلاثاء: «لو طبقنا في الكويت قانون «من أين لك هذا؟»، لما رأينا التضخمات المالية لبعض النواب، كما نشرت إحدى الصحف الكويتية التي تتمتع بمصداقية كبيرة، مشيرا الى انه لم يثبت حتى الآن صحة ما نشر، فالنواب المشتبه فيهم، تمت إحالتهم الى النيابة، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته»، ورفض المويزري حل مجلس الأمة في الوقت الراهن، قبل الكشف عن حقيقة الإيداعات المليونية لبعض النواب، موضحا ان حل المجلس الآن وقبل كشف الحقيقة في فضيحة تضخم حسابات بعض النواب يعني الطمطمة على هذا الفساد السياسي.

وتابع: «لا يمكن لشخص ما اخذ فلس واحد من اموال الشعب في الماضي او الحاضر دون وجه حق، ان يفلت من المحاسبة او العقاب»، مؤكدا ان الشعب الكويتي سيلاحق المفسدين وسراق المال العام، كما يحدث في بعض الدول العربية حاليا، وأضاف انه يفضل إصدار تشريع جديد لمكافحة الفساد، للكشف عن الذمة المالية للنواب والوزراء الحاليين، ومن ثم في مرحلة لاحقة يتم تطبيقه بأثر رجعي، لكشف تضخم الثروات بطريقة غير شرعية منذ تحرير الكويت من الغزو العراقي.

وعن اقتراح تحويل الكويت الى دائرة انتخابية واحدة، قال المويزري: «بصفتي رئيسا للجنة الداخلية والدفاع، ناقشنا المقترح ووجدنا إمكانية ان تكون به شبهة عدم الدستورية، لتعارضه مع الدستور، لذا وصلنا باللجنة لحل للمشكلة من خلال تطبيق نظام شبيه بالدائرة الانتخابية الواحدة، وهو نظام انتخابي يجمع بين الدوائر الـ 5 وبين الدائرة الواحدة»، موضحا ان هذا النظام يتضمن الإبقاء على الـ 5 دوائر، مع حرية التصويت في الدوائر الأخرى، حيث سيكون من حق المواطن التصويت لـ 4 مرشحين، منهم صوت واحد لمرشح واحد في دائرته الانتخابية، و3 أصوات لمرشحين آخرين في الدوائر الأخرى.

وفي الشأن الخارجي، ودور الكويت في تبني قضايا الشعوب العربية، قال المويزري: «ان الكويت قدمت لجميع الشعوب العربية الدعم الكامل في جميع المجالات، وأبسط مثال صندوق التنمية العربية الكويتي، الذي قدم مساعدات وقروضا دون فائدة، وأرقام مشاريع ضخمة في معظم الدول العربية والإسلامية».

وأضاف ان «البرلمان الكويتي أول برلمان عربي، أيد حقوق الشعوب العربية في الحرية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية».

شعيب المويزري